

تأثير التغيرات البيئية والمناخية على واقع المرأة العراقية بعد 2003

The Impact of Environmental and Climate Changes on the Reality of Iraqi Women After 2003

م. د. سارة حامد ناجي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

jabarlamееaa@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2026/2/18 تاريخ ارجاع البحث 2026/2/26 تاريخ قبول البحث 2026/3/6

يتعرض العراق منذ عام 2003 إلى تحولات بيئية ومناخية حادة نتيجة التغير المناخي العالمي من جهة، والاضطرابات السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، مما انعكس على هذه التحولات بشكل مباشر على مختلف شرائح المجتمع، لا سيما النساء. يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير التغيرات البيئية، مثل الجفاف، التصحر، تراجع الموارد المائية، والتلوث البيئي، على واقع المرأة العراقية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الهشة بيئياً. يعتمد البحث على منهج متعدد التخصصات، يجمع بين التحليل الاجتماعي والبيئي، باستخدام بيانات ميدانية، ومصادر حكومية ودولية. وقد أظهر البحث أن النساء هن من بين الفئات الأكثر تضرراً من آثار التغير المناخي بسبب أدوارهن التقليدية في إدارة الموارد الطبيعية داخل الأسرة، وتراجع فرص العمل في الزراعة، وتزايد أعباء الهجرة الداخلية والزواج. أدت هذه العوامل إلى تدهور مستويات المعيشة والواقع الاجتماعي، مع تزايد معدلات الفقر وتصاعد الضغوطات المعتمدة على الفوارق بين الجنسين في البيئات الهشة.

كما يتناول البحث الدور المحدود للسياسات الحكومية في التخفيف من هذه الآثار، وضعف إشراك النساء في عمليات التخطيط البيئي والتنمية المستدامة. ويقترح البحث مجموعة من التوصيات لتعزيز تمكين المرأة في ظل التغيرات البيئية، من خلال تبني سياسات شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين في مجال التكيف المناخي، ودعم مبادرات النساء في الزراعة المستدامة، وتوفير فرص التعليم والتدريب البيئي.

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية، التغير المناخي، التمكين البيئي، ما بعد 2003.

Since 2003, Iraq has been undergoing severe environmental and climatic transformations resulting from global climate change on one hand, and political and social unrest on the other. These shifts have had a direct impact on various segments of society, particularly women. This research aims to analyze the impact of environmental changes—such as drought, desertification, receding water resources, and environmental pollution—on the reality of Iraqi women, especially in rural and environmentally vulnerable areas.

The research adopts a multidisciplinary approach, combining socio-environmental analysis with field data and official government and international sources. The findings indicate that women are among the groups most affected by climate change due to their traditional roles in managing household natural resources, the decline of agricultural employment opportunities, and the increasing burdens of internal migration and displacement. These factors have led to a deterioration of their socio-economic status and a rise in poverty levels and gender-based violence.

Furthermore, the research examines the limited role of government policies in mitigating these impacts and the lack of women's inclusion in environmental planning and sustainable development processes. The study proposes a set of recommendations to enhance women's empowerment amidst environmental changes. These include adopting gender-responsive climate adaptation policies, supporting women-led initiatives in sustainable agriculture, and providing environmental education and training opportunities.

Keywords: Iraqi Women, Climate Change, Environmental Empowerment, Post-2003.

المقدمة

تمثل جمهورية الصين الشعبية قوة عالمية صاعدة تؤدي دوراً متزايد الأهمية في الشؤون الدولية، ويأتي اهتمامها المتنامي بقارة إفريقيا، والسودان على وجه الخصوص في صلب استراتيجيتها الساعية لتأمين الموارد وتعزيز مبادرة "الحزام والطريق" وبناء نظام دولي متعدد الأقطاب. وعلى الرغم من التزام الصين المعلن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإن التطورات السياسية العاصفة التي شهدتها السودان منذ عام 2019، بدءاً بالإطاحة بالرئيس عمر البشير مروراً بمرحلة الانتقال السياسي الهش، وصولاً إلى اندلاع حرب أبريل 2023، قد وضعت هذا المبدأ الصيني أمام اختبار حقيقي. وبناءً على ذلك، اضطرت بكين إلى إعادة تقييم شاملة لسياستها تجاه الخرطوم، متحولة من نمط العلاقة القائمة على التحالفات الشخصية والنفط، إلى تبني نهج أكثر براغماتية وواقعية يهدف في المقام الأول إلى حماية استثماراتها الضخمة ومصالحها الاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر. يسعى هذا البحث إلى تحليل هذا التحول في السياسة الصينية وتحديد تداعياته على مستقبل العلاقة بين البلدين.

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدم تحليلاً حيويًا للسلوك الدبلوماسي لإحدى أهم الدول المؤثرة على الساحة السودانية أثناء مرحلة الانتقال السياسي وحرب 2023، مما يساعد صناع القرار، والمحللين على فهم دوافع الموقف الصيني وتأثيره المحتمل على مسارات النزاع، والاستقرار الإقليمي، والأمن في منطقة البحر الأحمر.

ثانياً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى:

1. تحديد الخصائص والمقومات التي تحكم السياسة الخارجية الصينية وتوجهها نحو قارة إفريقيا.
2. تحليل العوامل الدافعة للتحول في الموقف الصيني تجاه السودان، من الدعم الاقتصادي والسياسي المباشر في عهد البشير إلى تبني نهج البراغماتية بعد عام 2019.
3. تقييم الموقف الصيني الرسمي، والدبلوماسي إزاء اندلاع حرب السودان في أبريل 2023، وتحديد طبيعة "الحياد الحذر" الذي اتبعته.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: "كيف تكيفت السياسة الخارجية الصينية مع التحولات السياسية (ثورة 2019) والصراع العسكري (حرب 2023) في السودان، وما هي الخصائص المميزة لـ "التحول البراغماتي" الصيني تجاه الخرطوم في مرحلة ما بعد 2019؟"

رابعاً: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على التكامل المنهجي بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي؛ إذ يُوظف المنهج الاستقرائي لتتبع ورصد مسار السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا والسودان تاريخياً وتوصيف مراحل تطور علاقاتهما السياسية، والاقتصادية، في حين يُسعمل المنهج الاستنباطي لتحليل الدوافع والأهداف الكامنة وراء التحولات الجيوسياسية في الرؤية الصينية ما بعد عام 2019، وصولاً إلى تفسير السلوك العملي والموقف الدبلوماسي لبكين تجاه تداعيات حرب عام 2023.

خامساً: هيكليّة البحث:

تم تقسيم هذا البحث على ثلاثة مباحث رئيسة؛ يختص الأول منها ببيان الإطار العام للسياسة الخارجية الصينية، في حين يتناول الثاني دوافع هذا التوجه نحو القارة الأفريقية، أما المبحث الثالث فيُخصص لدراسة السلوك السياسي الخارجي الصيني تجاه السودان، وتُختتم بخاتمة تسلط الضوء على أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار العام للسياسة الخارجية الصينية

تشكل السياسة الخارجية الصينية من مقومات تحدد أهدافها واستراتيجياتها، ويتطلب فهمها دراسة هياكل صنع القرار وأدوار المؤسسات المختلفة فيها. كما تركز الصين على تحقيق مصالحها المتغيرة محلياً ودولياً، والحفاظ على مكانتها كقوة كبرى عبر أهداف سياسية، واقتصادية، واستراتيجية متناسبة مع التطورات العالمية. وسيتم تناول مقومات هذه السياسة وهياكلها وأهدافها على وفق الآتي.

المطلب الأول: مقومات السياسة الخارجية الصينية

تتأثر السياسة الخارجية الصينية بعوامل متعددة ومعقدة، أبرزها المقومات الطبيعية، والعسكرية، والاقتصادية، التي تشكل الأساس في صناعة سياساتها الخارجية.

أولاً: المقومات الطبيعية

تؤدي المحددات الجغرافية والبشرية دوراً أساسياً في تشكيل السياسة الخارجية للصين، فمساحتها الشاسعة وتنوع مواردها وكتافتها السكانية يمنحها عمقاً استراتيجياً مهماً. وتعد الصين أكبر دول آسيا مساحة وثالثة عالمياً، وتضم بيئة طبيعية ومناخية متعددة، وحدوداً برية تمتد مع 14 دولة تمنحها موقعاً استراتيجياً مؤثراً (بريجنسكي، 1999، صفحة 54). فهذا الاتساع أسهم في تعزيز اقتصادها ورفع مستوى المعيشة وتحسين مكانتها الدوليّة، كما وفر لها القدرة على التحكم بطرق التجارة من ضمن مبادرة الحزام والطريق براً، وبحراً عبر المحيط الهادئ، وبحار الصين، ومضيق هرمز (Encyclopedia Britannica, 2005, p. 36). كما

أن عمقها الاستراتيجي يعزز قدراتها الدفاعية عن طريق تسهيل الحماية، المناورة، والرّد على التهديدات، ما يمنح صانع القرار الصيني مساحة أوسع للتحرك (العطري، 2020، صفحة 85).

ثانياً: المقومات الاقتصادية

بعد الحرب الباردة، أدركت الصين أن الاقتصاد هو الأساس لتوسيع نفوذها الدولي، فركزت على تعزيز قوتها الاقتصادية للاستفادة من تأثيرها العالمي، حتى أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث الحجم وعدد السكان وسرعة النمو، ما أتاح لها بناء شبكات نفوذ وتقديم مساعدات للدول النامية وتعزيز دورها في النظام الدولي (محمد، 2022، صفحة 195). فتركز سياستها الخارجية على ثلاثة أهداف رئيسية (العطري، 2009، صفحة 33):

1. تعزيز التنمية الاقتصادية والتحديث منذ إصلاحات 1978.
 2. تحديث القوة العسكرية لحماية السيادة بدعم من النمو الاقتصادي.
 3. تحسين العلاقات الإقليمية والدولية، ومنها تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية والتقارب مع روسيا وتوسيع الروابط مع أوروبا والدول النامية.
- وبفضل هذه السياسات، تجاوزت الصين ألمانيا واليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عام 2022 بقيمة 17.95 تريليون دولار (الاقتصاد الصيني، 2023). مع توقع وصول الناتج إلى قرابة 20 تريليون دولار بحلول 2030 متقدمة على الولايات المتحدة (يونس، 2015، صفحة 66). وأسهم الانفتاح التجاري في دفع الصناعة الصينية، إذ تمثل التجارة الخارجية أكثر من 80% من حجم الاقتصاد (Chen & Wolf, 2001, p. 39). كما اعتمدت الصين استراتيجية تقوم على الجمع بين الصناعات اليدوية والتقنية لتعزيز القطاعات المعرفية وزيادة التنافسية العالمية (العطري، 2020، صفحة 99). ولهذا، يُعد الأمن الاقتصادي أولوية لضمان شرعية الحزب الشيوعي واستمرار السلطة، معتمداً على القوة الاقتصادية، والتقنية، وشبكات النفوذ الخارجي. فترتبط توجه الصين الخارجي بقوتها الاقتصادية (ميتكيس و عابدين، 2005، صفحة 45)، إذ تعمل على تحويل هذا النمو إلى نفوذ جيوسياسي يوازن النفوذ الأمريكي ويخدم مصالحها عبر الدبلوماسية، والتجارة والاستثمار، والمساعدات.

ثالثاً: المقومات العسكرية

تعد الصين قوة عسكرية وإقليمية وعالمية كبرى، تمتلك جيشاً حديثاً ومتطوراً تقنياً، مع ميزانيات متزايدة وجهود مستمرة للتحديث، بما يعزز قدرتها على تطوير ونشر قواتها (ويلبورن، 1997، صفحة 51). فالصين أول قوة نووية آسيوية، ولها 2.2 مليون جندي في أكثر من 104 فرق عسكرية متنوعة، بما يحقق تفوقاً برياً وبحرياً وجوياً في آسيا (دندان، 2008، صفحة 55). ومنذ التسعينيات، عملت الصين على تحديث جيشها بالإمدادات التقنية، لتصبح ثالث أكبر مصدر للأسلحة عالمياً، مع تعزيز التعاون العسكري مع روسيا ومكافحة

الإرهاب دولياً (Wezeman, 2015, pp. 1-2). وفي الوقت الحالي، تمتلك الصين نحو 350 رأساً نووياً، وتستند استراتيجيتها النووية إلى الدفاع والرد بالمثل، بما يشمل حماية مصالحها القومية (ميتكيس و عابدين، 2005، صفحة 118). كما أن الترابط بين الحزب الشيوعي والجيش يمنح الشخصيات العسكرية تأثيراً على القرار السياسي، مع بقاء الجيش تحت سيطرة الحزب (رويتز، 2015). وعلى الرغم من تراجع دور العامل العسكري بعد الحرب الباردة في التأثير على السياسات الخارجية للدول، إلا أن الصين ركزت على المحددات الاقتصادية كأساس لسياستها الخارجية، لتنمية قوتها الطبيعية، والاقتصادية، والعسكرية، وتعزيز تأثيرها الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: هياكل السياسة الخارجية الصينية

تغطي هياكل صنع السياسة الخارجية الصينية باهتمام كبير، إذ لا يمكن فهم قراراتها دون مراعاة تداخل العوامل الثقافية والأيدولوجية. ويؤدي الحزب الشيوعي دوراً محورياً في تعزيز مكانة الصين عبر هيكل سياسي من يتيح تداول أفكار مختلفة تسهم في صياغة القرار. فتشمل عملية صنع السياسة الخارجية مصادر رسمية وغير رسمية، ويتحدد دور كل جهاز ووزنه داخل هذا الهيكل بما يخدم أهداف صانع القرار (سليم، 2001، صفحة 453). وبناءً على ذلك، تنقسم هياكل السياسة الخارجية الصينية إلى هياكل رسمية وأخرى غير رسمية، وسيتم تناول كلاهما فيما يأتي.

أولاً: الهياكل الرسمية

تتكون الهياكل الرسمية للسياسة الخارجية الصينية من الحكومة المركزية وأجهزة الدولة، مع تقاسم النفوذ بين الدولة والحزب ودور بارز للجيش (البدراي، 2021، صفحة 17). وتشمل:

- المجلس الوطني لنواب الشعب: أعلى سلطة تشريعية.
- مجلس الدولة: يقود التنفيذ ويرسم السياسة الخارجية.
- محكمة الشعب العليا: السلطة القضائية.
- الحزب الشيوعي: يمتلك صلاحيات واسعة تتفوق أحياناً على الحكومة.
- الجيش: جزء من المنظومة الحزبية وله تأثير سياسي.

ويمتلك مجلس الدولة صلاحيات واسعة في الشؤون الخارجية وعقد المعاهدات، مع خضوعه لرقابة المجلس الوطني ورئيس الجمهورية، ما يجعله الجهة الأساسية في صنع القرار الخارجي مع بقاء الإشراف من السلطات الأعلى (الدستور الصيني، 1982، المواد 57، 63، 80، 81).

ثانياً: الهياكل غير الرسمية

تمثل الهياكل غير الرسمية عوامل مؤثرة في صنع القرار عبر تفاعلها مع المؤسسات الرسمية، وتشمل الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، النخب، الرأي العام، ووسائل الإعلام (هلال و مسعد، 2002، صفحة 48).

في الصين، لا يوجد تعدد حزبي فعلي، فالحزب الشيوعي يهيمن على المشهد، في حين تعمل الأحزاب الثمانية الأخرى داخل الجبهة المتحدة دون تأثير حقيقي في السياسة الخارجية (باي جيا، 2017، صفحة 96). فالأحزاب الثانوية تاريخياً لم تترك بصمة خارجية، وحزب الكومينتانغ الموجود في تايوان خارج حسابات بكين تماماً.

ويظهر التأثير غير الرسمي بشكل أوضح عن طريق جماعات الضغط الاقتصادية، لا سيما الشركات الكبرى، كما في حالة شركة هواوي التي دفعت الحكومة لاتخاذ مواقف خارجية لحماية مصالحها (بي بي سي، 2019).

أما الرأي العام، فدوره محدود ويميل لدعم الدولة، بالرغم من لجوء وزارة الخارجية لاستطلاعات داخلية لمعرفة مزاج الشارع. وتلك بعض الصحف الاستقصائية تأثيراً نسبياً رغم القيود، بفضل مهنتها وصلتها بالنخب، ما يمنحها مساحة تتجاوز الدور الدعائي التقليدي (المدني، 2016، صفحة 74).

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الصينية

تبنت الصين في سياستها الخارجية مبادئ التعايش السلمي الخمسة: احترام السيادة، عدم التدخل، عدم الاعتداء، المساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي (Richardson, 2013, p. 9). هذا الالتزام منحها قدرة على الدخول في أدوار تسوية النزاعات وملء الفراغ الذي تركته بعض القوى الغربية، كما حدث في زيمبابوي والسودان، وإيران، والعراق، وميانمار، وفنزويلا (Gaafar, 2008, p. 41). وتركز السياسة الخارجية الصينية على تحقيق أهداف ثابتة في الجانبين الاستراتيجي والاقتصادي، مع مراعاة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية.

أولاً: الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الصينية

تقوم السياسة الخارجية للصين على استمرارية واضحة منذ نهاية الحرب الباردة، إذ ركزت على التنمية الاقتصادية، الحفاظ على الاستقلال ووحدة الأراضي، واسترجاع الأقاليم المنفصلة. وبعد الثورة الشيوعية عام 1949 وسياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، أصبحت أولوياتها تتمحور حول الأمن الإقليمي والتنمية، مع التمسك بمبدأ الصين الواحدة الذي لم تتراجع عنه منذ تأسيس الجمهورية (يونس، 2015، صفحة 158). وفي إفريقيا، وبعد عام 1971، تمكنت الصين من تحويل اعتراف معظم الدول الإفريقية من تايوان إليها، ما عزز انتصارها السياسي، والدبلوماسي لمبدأ الصين الواحدة (شعراوي، 2018، صفحة 262).

فهي تعتمد في تعاملها مع تايوان على مزيج من الإغراءات السياسية والاقتصادية وسياسة النفس الطويل، بما يسمح بمشاركة دولية محدودة لتايوان مقابل القبول بوحدة الصين (أحمد، 2012، صفحة 68).

أما أبرز الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الصينية، فتتمثل:

- ترسيخ مبادئ التعايش السلمي.
- فرض الاعتراف بمبدأ الصين الواحدة.
- تهميش تايوان سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً.
- تقليص النفوذ الأمريكي لا سيما في الشرق الأوسط وإفريقيا.
- دعم استقلال الدول عن النفوذ الأمريكي.
- بناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية

تبنت الصين الصعود السلمي في علاقاتها الدولية (الشمايلة، 2022، صفحة 65)، وتسعى سياستها الخارجية إلى إقامة نظام عالمي عادل مبني على الاحترام والثقة والمنفعة المشتركة، مع تعزيز التعاون مع الدول المتقدمة والعالم الثالث (عبد الحكيم، 2018، صفحة 31). فمنذ إصلاحاتها السياسية لعام 1978، ركزت على التنمية الاقتصادية والتحديث (عابدين، 2015، صفحة 6)، واتبعت سياسة الباب المفتوح (البيطار، 2003، صفحة 120) لتعزيز التجارة والاستثمار، وربطت أهدافها الاقتصادية المتوسطة المدى برعاية السكان وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

ويشكل أمن الطاقة محورياً أساسياً، خصوصاً مع اعتمادها على النفط المستورد، ما يعزز تعاونها مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا الغنية بالموارد (ترفاس، 2017، صفحة 60). كما تسعى للريادة التكنولوجية، مستفيدة من الموارد الاستراتيجية مثل رقائق السيليكون في تايوان لتحقيق تقدم داخلي وسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمي (الأجودي، 2023).

ويمكن تلخيص أهدافها الاقتصادية، بما يشمل إفريقيا والسودان، في:

- رفع مكانة الاقتصاد الصيني دولياً.
- تأمين احتياجات الطاقة لضمان استمرار الصناعة وتطورها.
- الحفاظ على بيئة مستقرة لدعم الإصلاح والانفتاح.
- رفض استخدام القوة العسكرية لتحقيق مكاسب اقتصادية.
- بناء علاقات تعاون على أساس التعايش السلمي لتحقيق تنمية مستدامة.
- تعزيز السيطرة على أسواق التكنولوجيا وتزويد الدول الأخرى بالتقنيات الحديثة.

- تطبيق الانفتاح الشامل، وتوسيع التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي والفني.
- ترسيخ الحل السلمي، والسلام العالمي، والمنفعة المتبادلة لدعم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني

دوافع التوجه الصيني تجاه القارة الإفريقية

بدأت الصين تعزيز علاقاتها مع إفريقيا منذ الثمانينيات، وتوسع التعاون في العقد الماضي، مدفوعة بالبحث عن مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والأسواق الإفريقية الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة. فتسعى الصين من هذا التوجه إلى زيادة تأثيرها الدولي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية. وتعد الصين حالياً أهم شريك تجاري للدول الإفريقية، إذ تمثل السلع الصينية جزءاً كبيراً من وارداتها، وتسهم في بناء البنية التحتية عبر مشاريع كبرى مثل السكك الحديدية، والطرق، والموانئ، والمطارات، ما يعزز التصدير والتنمية المحلية. كما تسعى للتعاون الاستراتيجي مع الدول الإفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، مقدمة الدعم الفني والمالي خاصة للدول الأقل نمواً. ما يميز سياسة الصين تجاه إفريقيا هو التركيز على التنمية المستدامة دون استغلال الدول، بما يحقق مصالح الصين والدول الإفريقية معاً.

سيتم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب لتوضيح دوافع التوجه الصيني نحو إفريقيا والسودان تحديداً.

المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية للتوجه الصيني تجاه القارة الإفريقية

أثار دخول الصين إلى إفريقيا لتأمين مصادر الطاقة والتوسع في مناطق النفوذ الأمريكي والفرنسي والبريطاني قلق الولايات المتحدة، التي شكلت لجائاً لمراجعة العلاقات الأمريكية-الصينية ودراسة تأثير النمو الصيني على الأمن القومي الأمريكي (موسى، 2009، صفحة 250).

إن تحول الصين إلى مستورد للنفط عام 1993 عزز علاقتها بإفريقيا، وربطت القيادة الصينية بين التنمية الداخلية والانفتاح الخارجي، فدخلت منظمة التجارة العالمية عام 2001 لتعزيز التجارة الخارجية وتأمين احتياجات الطاقة (المديني، 2016، صفحة 156). إذ تتبع الصين نموذج شراكة عملي يركز على التنمية الاقتصادية دون التدخل السياسي، مما جذب النخبة الإفريقية (Sanjuan, 2007, pp. 7-8).

لقد أصدرت الحكومة الصينية تقرير "الكتاب الأبيض" عام 2006، مؤكدة الشراكة الاستراتيجية مع القارة الإفريقية على أساس المساواة والثقة والتعاون الاقتصادي والثقافي، مع التركيز على التنمية المشتركة والتبادل المعرفي وتعزيز البنية التحتية. فتركز السياسة الصينية على الجوانب العملية والتنمية الاقتصادية، بعيداً عن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية التي تتبناها الولايات المتحدة، مما وجد قبولاً من القادة الأفارقة الذين يبحثون عن فرص التنمية والبنية التحتية (عبد الصادق، 2013، صفحة 108).

فتحتاج الصين إلى موارد الطاقة والمعادن الإفريقية، في حين تحتاج إفريقيا إلى الاستثمارات والتكنولوجيا والخبرة الصينية، ما خلق علاقة تكافلية. فقد شكل النفط الإفريقي 60% من واردات الصين بحلول 2022، وارتفعت التجارة بين الطرفين من 40 مليار دولار عام 2005 إلى 282 مليار دولار عام 2022 (عبد الصادق، 2013، صفحة 109).

فتتجلى الأهمية الاقتصادية لقارة إفريقيا في الإدراك الصيني عبر نشاطين مهمين قامت بهما الصين: الأول يتمثل بإنشاء صندوق للتنمية بينها وبين القارة، وأما النشاط الثاني فيتمثل في انتشار الشركات التجارية في القارة.

المطلب الثاني: الدوافع السياسية للتوجه الصيني تجاه القارة الإفريقية

تعود الجذور السياسية للعلاقات الصينية الإفريقية إلى خمسينيات القرن الماضي، حين دعمت الصين حركات التحرر، واعتمدت في تلك المرحلة على الأيديولوجيا الاشتراكية. وتسعى الصين حالياً إلى تحقيق جملة من الأهداف السياسية من خلال هذا الارتباط وهي:

أولاً: تحقيق المكاسب في القضية التايوانية

تمثل تايوان أهمية جيوبوليتيكية للصين ولمنطقة (آسيا-الباسيفيك)، خاصة بعد نجاح بكين في استعادة (هونغ كونغ وماكاو). وتحرص الصين على تطوير تايوان دولياً، ورأت في إفريقيا مجالاً مناسباً لهذه السياسة. إذ دعمت دول إفريقية في عام 1971 استعادة مقعد الصين الشرعي في الأمم المتحدة (36 دولة من أصل 76) (المدني، 2016، الصفحات 172-173). ومع مرور الوقت، قطعت معظم دول إفريقيا علاقاتها مع تايوان، وعدّها جزءاً من الصين، وهو ما أكدته مواقف رسمية مثل تصريح السفير الجزائري (حسن راجحي) (وكالة الأناضول، 2022).

ثانياً: الدعم الإفريقي في الأمم المتحدة

تشكل الأمم المتحدة ساحة مهمة للصين في قضايا مثل حقوق الإنسان، وإصلاح المنظمة، والاعتراض على توسيع مجلس الأمن. وتعتمد الصين على ثقل إفريقيا التي تشكل أكثر من ثلث الأعضاء، بغرض خلق أغلبية مؤيدة لها، خصوصاً في التصويت على القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان (محمود، 2022، صفحة 121). واستفادت الصين من الفراغ الدولي في إفريقيا وتراجع النفوذ الفرنسي بعد الحرب الباردة لتعزيز حضورها، مقابل حصول الدول الإفريقية على دعم سياسي واقتصادي. وتشير وثيقة نشرها (ويكيليكس) إلى أن أحد الدوافع وراء الوجود الصيني في إفريقيا هو ضمان أصواتها في الأمم المتحدة (بي بي سي، 2010). ويؤكد باحثون صينيون أن الدول الإفريقية أسهمت في تعطيل مشاريع غربية استهدفت الصين بذريعة حقوق الإنسان منذ تسعينيات القرن الماضي (العبد الرحمن، 2016، صفحة 76).

ثالثاً: السعي إلى نظام دولي متعدد الأقطاب

ترى الصين أن وجودها في إفريقيا جزء من استراتيجية تهدف إلى الحد من النفوذ الغربي، ولا سيما نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية (شانغ وآخرون، 2019، ص. 361). وتعمل بكين، من خلال خطاب "بلدان الجنوب"، على تقديم نفسها بوصفها ممثلاً للدول النامية، داعيةً إلى نظام دولي أكثر توازناً، وهو ما عبّر عنه الرئيس الصيني السابق هو جينتاو (شانغ وآخرون، 2019، ص. 362). وفي المقابل، تنظر الولايات المتحدة إلى صعود الصين بوصفه تهديداً لمصالحها الحيوية، في حين تؤكد الصين أن غرضها هو تحقيق توازن دولي لا يقوم على الهيمنة، خلافاً لما ارتبط بالتجربة الأمريكية (محمود، 2022، ص. 130).

وتذهب بعض الدراسات، مثل كتاب *القرن الصيني* لأوديد شينكار، إلى توقع تجاوز الصين للولايات المتحدة بين عامي 2020 و 2025، اعتماداً على استثماراتها الخارجية والتكنولوجيا منخفضة التكلفة. ومع ذلك، يؤكد خبراء صينيون أن بلادهم ما تزال "دولة نامية" تركز على التنمية وتتجنب المواجهات العسكرية، ملتزمةً بـ"المبادئ الخمسة للتعایش السلمي" (المدني، 2016، ص. 112).

رابعاً: دعم الأنظمة السياسية الإفريقية

تتجه الصين لتعزيز علاقاتها مع الأنظمة الإفريقية دون تدخل سياسي، ما جعلها تبدو في نظر الغرب داعماً للأنظمة التسلطية خاصة بالنسبة لحالة السودان، لكنها تبرر ذلك باحترام السيادة، واستمرت بكين في دبلوماسيتها الشخصية عبر زيارات رفيعة المستوى، مثل جولات الرئيس (هو جين تاو) المتكررة وتعيين مبعوث خاص لإفريقيا عام 2007، ويتجسد نهج الصين في تعزيز العلاقات مع الدول التي تشهد توتراً مع الغرب، وهو ما ظهر في موقفها من أزمة "دارفور" في السودان حين عارضت فرض عقوبات اقتصادية على السودان (العامري، 2017، صفحة 135).

المطلب الثالث: الدوافع العسكرية والأمنية للتوجه الصيني تجاه القارة الإفريقية

يمثل تنامي المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا عاملاً يدفع بكين لإعطاء أولوية للبعدين العسكري والأمني بسبب هشاشة البيئة الإفريقية التي تنتشر فيها (الحروب الأهلية، الحركات الانفصالية، الجماعات الإرهابية، عصابات القرصنة... الخ). ومع اعتماد الصين على الموارد الإفريقية، وخاصة الطاقة، بات من الطبيعي أن تعمل على حماية منشآتها ونفوذها، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام في (ليبيريا، كوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية) (Holslag, 2008, p. 23)، أم عن طريق توريد السلاح، إذ استوردت إفريقيا (13%) من صادرات الصين من الأسلحة التقليدية أثناء المدة (2007-2012) بقيمة (6,462) مليار دولار (الحسناوي، 2017، صفحة 114).

وبعد توسع التهديدات تجاه المصالح الصينية، أدرجت بكين البعد الأمني ضمن الشراكة الاستراتيجية في منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2006، إذ نص البرنامج على تعزيز التبادل العسكري، التعاون التكنولوجي، وتدريب القوات الإفريقية ودعم قدراتها الدفاعية (العطري، 2020، صفحة 153). ومنذ ذلك الوقت، وسعت الصين تعاونها العسكري، خاصة في الدول التي امتنعت القوى الكبرى عن تزويدها بالسلاح، مما سمح لبكين بدخول سوق السلاح الإفريقي (العامري، 2017، صفحة 135). فباعت في 2003 ما قيمته (1.3) مليار دولار، وقد استخدمت الأسلحة الصينية في صراعات عديدة مثل (إثيوبيا وإريتريا، الكونغو، تشاد، دارفور، سيراليون، السودان)، كما زودت نيجيريا بزوارق دورية بعد رفض الكونغرس الأمريكي بيعها السلاح، ودربت فنييها مقابل عقود نفطية خلال (2005-2006) (العامري، 2017، صفحة 136). كما أنشأت مصانع أسلحة خفيفة في أوغندا شملت إنتاج راجمات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات (ألدن، 2009، الصفحات 40-41).

ومقابل تنامي صادرات السلاح، عملت الصين على تعزيز مشاركتها في حفظ السلام لتجنب الاتهام بتأجيج الصراعات، فأسهمت بقوات بلغ عددها (3) آلاف جندي موزعين على سبع بعثات خلال (2000-2008)، وقدمت عام 2006 دعماً بـ (3.5) مليون دولار للاتحاد الإفريقي، وأرسلت فيالق متطوعين لتقديم خدمات في مجالات الصحة والزراعة واللغة (ألدن، 2009، الصفحات 105-106).

ويتجسد التوجه الأمني الصيني أيضاً في بناء قواعد عسكرية، فبعد تزايد المخاطر وانتقال الصين من إدارة تكتيكية للتهديدات إلى الانخراط المباشر، أنشأت أول قاعدة خارجية لها في جيبوتي عام 2017 (العطري، 2020، صفحة 154). إذ إن جيبوتي تقع قرب (منطقة القرن الإفريقي) وباب المندب وخليج عدن، وهي منطقة تشهد تهديدات من القراصنة الصوماليين والجماعات الإرهابية، وتضم قواعد أمريكية وفرنسية ويابانية، ما يجعل القاعدة الصينية خطوة تعكس تحولاً استراتيجياً وتوسعاً في الدور الأمني المرتبط بمبادرة الحزام والطريق، خاصة مع خط السكة الحديد الذي أنشئ بين جيبوتي وإثيوبيا عام 2016 (الرأي اليوم، 2023). وبالرغم من سعي الصين لإنشاء قواعد إضافية، إلا أن الضغوط الأمريكية ما تزال تحد من ذلك، فحتى نهاية 2025 بقيت قاعدة جيبوتي هي الوحيدة (أبو ضيف، 2023، صفحة 79).

وضمن برامج المساعدة العسكرية، التزمت الصين في قمة منتدى (فوكا) لعام 2015 بتدريب (200) ألف عنصر من قوات الأمن الإفريقية، وتقديم دعم تكنولوجي وعسكري واستخباراتي، وأكد رئيس الوزراء الصيني آنذاك على التعاون في التدريب، التبادل الاستخباراتي، والمناورات المشتركة لحفظ السلم ومحاربة الإرهاب والقرصنة (Benabdallah, 2016, p. 22).

كما أن تأسيس منتدى التعاون العسكري والأمني (الصيني الإفريقي) عام 2018، بعد دعم عسكري بلغ (100) مليون دولار للاتحاد الإفريقي في 2015 وإنشاء قاعدة جيبوتي في 2017، جاء لتأطير

التعاون الأمني ومناقشة التحديات وتعزيز الروابط العسكرية بحضور ممثلين عن (50) دولة إفريقية (العطري، 2020، صفحة 157).

وبذلك يظهر أن الصين تنظر لإفريقيا بوصفها شريكاً استراتيجياً على ثلاثة محاور: اقتصادي قائم على الموارد والاستثمار، سياسي يعتمد على دعم المواقف الصينية مثل قضية تايوان ومساندة الصين في الأمم المتحدة، وعسكري يهدف إلى حماية المصالح، مكافحة الإرهاب، وتطوير القدرات الأمنية الإفريقية، مع تبلور هذا الاتجاه بوضوح عبر القاعدة العسكرية في جيبوتي وبرامج التدريب والدعم الأمني.

المبحث الثالث

السلوك السياسي الخارجي الصيني تجاه السودان

بدأت العلاقات بين الصين والسودان عام 1959، وتززت بعد ظهور النفط السوداني، ثم توسعت لتشمل استثمارات كبيرة في البنية التحتية والزراعة والنقل. وبعد انفصال جنوب السودان 2011، استمرت الشراكة الاقتصادية مع الخرطوم. وبعد سقوط البشير 2019، تبنت بكين موقفاً حذراً لدعم الانتقال المدني مع الحفاظ على مصالحها وعلاقتها بالسودان (Barber, 2020, p. 2). وفي ظل تركيز الصين على مبادرة الحزام والطريق، ازداد التقارب مع السودان، لكن تحولات 2023 وصراع الجيش وقوات الدعم السريع دفعت بكين إلى الصمت وترقب المنتصر، مما جعل سياستها تجاه السودان منذ 2019 غير مستقرة ومتذبذبة. وسيبحث ذلك عبر ثلاثة مطالب كما يأتي.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للسودان

السودان يتمتع بموقع فريد يربط إفريقيا جنوب الصحراء بالشرق الأوسط، ويحاور سبع دول (ليبيا، مصر، تشاد، إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا). كما يمنحه البحر الأحمر أهمية تجارية كبرى، إذ يعد ممراً حيوياً بين المتوسط وآسيا. ويزيد التقاء النيلين الأبيض والأزرق في الخرطوم من قيمته الجغرافية (عبد، 2022، صفحة 62). إلى جانب ذلك، فهو غني بالموارد الطبيعية، فهو ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، ويحتوي على الفضة والنحاس واليورانيوم، إضافة لكونه منتجاً رئيساً للصبغ العربي (شعراوي، 2011، صفحة 123). غير أن انفصال جنوب السودان عام 2011 أدى لانتكاسات اقتصادية كبيرة (عبد، 2022، صفحة 218).

هذا الموقع الواسع جعل السودان لاعباً مهماً في السياسة الإقليمية وثبت كونه مجال تنافس للقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، ما دفع الصين إلى اعتباره ساحة استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل النفوذ الغربي (شعير، 2020، صفحة 10). وتظهر أهمية السودان من خلال طبيعته الجغرافية، والاقتصادية، والسياسية كما يأتي:

أولاً: الطبيعة الجغرافية

السودان يقع في شمال شرق إفريقيا بمساحة تقارب (1.88 مليون كم²)، وكان الأكبر إفريقيا قبل انفصال جنوبه 2011 (عبد، 2022، صفحة 63). تغلب عليه الصحارى شمالاً بما يجعل مناخه ذا عواصف ترابية متكررة (التوم، 1974، صفحة 21). أما موارده المائية فتتمدد من البحر الأحمر شرقاً إلى النيل وروافده، مما يمنحه أهمية تجارية خاصة للسفن، ويجعل ضفافه من أكثر الأراضي خصوبة (جاد الرب، 2011، صفحة 268). ويضم مناطق جبلية مثل جبل مرة في دارفور (التوم، 1974، صفحة 57). يتكون السودان من (18) ولاية بعد اتفاقية السلام الشامل 2005 والتقسيم اللاحق بعد الانفصال.

يتميز السودان بموارد طاقة ومعادن عديدة أبرزها الذهب، والحديد، والفضة والنحاس، إضافة لاحتياطيات النفط والغاز (أبو سعدة، 2011، صفحة 24). وبفضل وفرة المياه والأراضي الخصبة، اكتسب لقب (سلة الغذاء العربي)، إذ تنتج أراضيهِ محاصيل مثل القطن والسمسم والفول السوداني والقمح، إلى جانب ثروة حيوانية كبيرة تشكل جزءاً مهماً من اقتصاده (علي، 2022، صفحة 174).

ثانياً: الطبيعة الاقتصادية

يتملك السودان مقومات تؤهله ليكون قوة مؤثرة، أهمها النفط والمعادن. فقد بلغت احتياطاته النفطية قبل الانفصال نحو (5) مليارات برميل، ثم انخفضت إلى (1.5) بعده بخسارة (75%) (المدني، 2016، صفحة 121). وتراجع الإنتاج من أكثر من (900) ألف برميل يومياً إلى (67) ألفاً عام 2021 بسبب الاضطرابات ونقص الاستثمار (عبد، 2022، صفحة 219).

يمتاز النفط السوداني بأنه متوسط الكثافة، قليل الكبريت، وذو جودة عالية للديزل، مما يجعله قريباً في قيمته من خام برنت (جاسم، 2011، صفحة 166).

أما الغاز الطبيعي فاحتياطاته تبلغ نحو (85) مليار متر مكعب حتى 2022، وتتركز في البحر الأحمر وحوض النيل الأزرق (عبد، 2000، صفحة 68). كما يملك السودان معادن متعددة مثل الذهب والكروم والحديد، لكن استغلالها محدود بسبب ضعف النقل والتمويل. وتعد الزراعة قطاعاً رئيساً بوجود (200) مليون فدان صالحة للزراعة يُستغل منها (15%) فقط، إضافة لمراعي وغابات واسعة. وينتج محاصيل مثل القطن والسمسم والبن وقصب السكر والذرة، ويعد الصمغ العربي من أهم صادراته (علي، 2022، صفحة 173). ويتملك ثروة حيوانية ضخمة جعلته في المراتب الأولى إفريقياً (عبد الفتاح، 2008، الصفحات 27-28).

ثالثاً: الطبيعة السياسية

السودان من أكثر الدول اضطراباً سياسياً، ويقع ضمن قائمة الدول الهشة وفق مؤشر (صندوق السلام)، وظهر عام 2024 بين أكثر الدول ضعفاً (Fragile States Index, 2024, pp. 6-7). كما جاء ضمن الأسوأ في مؤشر الاستقرار السياسي (سهيلة، 2018، الصفحات 127-134) للبنك

الدوليّ (The Global Economy, 2025). واحتل مرتبة متأخرة جداً في مؤشر السلام العالمي لسنة 2024 بترتيب (155 من 163) (9-8 pp. Global Peace Index, 2024).

هذا الضعف السياسي جعل السودان دولة سهلة التأثر بالقوى الكبرى، إذ إن هشاشة السلطة تزيد قابلية الاختراق، ما يجعله فرصة استراتيجية لهذه القوى، لكنه يشكل عبئاً كبيراً على الشعب ويؤثر في تمتعه بثروات بلده.

المطلب الثاني: السلوك السياسي الخارجي الصيني تجاه السودان في المجالات السياسية والاقتصادية

لقد بدأ التبادل الدبلوماسي سنة 1959، غير أن التعاون التجاري سبق ذلك بسنوات. وتعمّق التعاطف الصيني تجاه السودان لأسباب تاريخية، منها حادثة اغتيال (غوردون باشا) عام 1885 الذي كان مشاركاً سابقاً في حرب الأفيون ضد الصين، ما أعطى الحدث طابعاً رمزياً لدى الصينيين (المدني، 2016، الصفحات 198-199). ومنذ البداية، قامت العلاقة على احترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل والتعاون المتبادل، فوقف السودان مع الصين في ملفات (تاويان وهونغ كونغ وماكاو)، في حين دعمت الصين وحدة السودان ورفضت انفصال الجنوب في تلك الفترات. وقد شهدت حقبة الحكم العسكري في السودان نمواً أكبر في علاقاته مع الصين مقارنة بالحقبة الديمقراطية (أحمد، بلا سنة، صفحة 42).

وتعد زيارة رئيس وزراء الصين (شو إن لاي) عامي (1963 و 1964) إلى (10) دول إفريقية، ومنها السودان، محطة مفصلية في رسم توجهات السلوك السياسي الصيني تجاه إفريقيا والسودان. أعلن خلالها مبادئ السياسة الصينية القائمة على دعم الشعوب الإفريقية والعربية في صراعها ضد الاستعمار القديم والجديد، واحترام سيادة الدول، ودعم الحياد وعدم الانحياز، وحل النزاعات سلمياً، وهو ما جعل السياسة الصينية مقبولة لدى دول القارة ومنها السودان. وكان السودان من أوائل دول إفريقيا والشرق الأوسط التي اعترفت بالصين ووحدة أراضيها وحققها في السيادة على تاويان، الأمر الذي عزز اهتمام الصين بالسودان (أحمد، بلا سنة، صفحة 41).

وخلال الستينيات، والسبعينيات، والثمانينيات، تطورت المشاريع الصينية في السودان، وتوثقت العلاقات بالاتفاقيات والزيارات المتبادلة، أبرزها زيارة (شو إن لاي) سنة 1964، وزيارة الرئيس (إبراهيم عبود)، ثم زيارة (جعفر نميري) عام 1971 التي نتج عنها اتفاقيات مهمة (أحمد، بلا سنة، صفحة 43). كما أسهم السودان في دعم الصين للحصول على مقعدها في الأمم المتحدة سنة 1970 بدل تاويان، مما رسخ التنسيق بين البلدين في المحافل الدولية (المدني، 2016، صفحة 201). ويرى المراقبون أن عوامل مثل موقع السودان الجغرافي، وتاريخه ضد المستعمر، ودوره الإقليمي، وتطابق مواقفه مع الصين في قضايا الشرق

الأوسط والتفرقة العنصرية وتصفية الاستعمار، جعلته محل اهتمام خاص من السياسة الصينية (الساعوري، 2010، الصفحات 48-49).

وقد استمر التعاون الدبلوماسي بين البلدين عبر الزيارات والاتفاقيات، وارتبط تطور العلاقة بقبول كبير للصين في السودان وأفريقيا، وبنجاح الصين في تقديم نموذج تعاون مرن، خصوصاً من خلال المشاريع، والدعم التنموي، ومواقفها في الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للسلوك السياسي الخارجي الصيني تجاه السودان في المجالات الاقتصادية، فقد كان الاقتصاد هو المحرك الأول في علاقة الصين بالسودان. فمنذ الخمسينيات، بحث السودان عن أسواق بديلة للقطن بسبب انخفاض الطلب الغربي، فوجد في الصين شريكاً مبكراً. وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام 1958 نحو (2) مليون جنيه سوداني (المدني، 2016، صفحة 206). وبعد الاعتراف الدبلوماسي (1959)، تضاعف التبادل التجاري، ووقعت اتفاقيات مهمة مثل بروتوكول 1962، مع دعم صيني قوامه قروض طويلة الأمد وانتداب خبرات (أحمد، بلا سنة، صفحة 42).

وفي مرحلة الديمقراطية الثانية (1965-1969)، تراجع التعاون بسبب ميل الحكومة السودانية للغرب وعدم الاستقرار السياسي، مما جعل الصين تتحفظ في الاستثمار (المدني، 2016، صفحة 206). ثم عاد التطور بقوة في حقبة النميري (1969-1985)، إذ ارتفعت صادرات القطن إلى أضعاف، وتوسعت المشاريع، وتزامن ذلك مع اكتشاف النفط السوداني الذي جذب اهتمام الصين لعلاقات أكثر استقراراً وطولاً (ترفاس، 2017، الصفحات 102-103).

وفي مرحلة الديمقراطية الثالثة (1985-1989)، عاد التراجع بسبب عدم الاستقرار السياسي (المدني، 2016، صفحة 205). في حين شهدت مرحلة حكم (عمر البشير) (1989-2019) أعلى مستويات التعاون، واعتمدت الصين فيها أساليب اقتصادية تقوم على العمالة الصينية بدلاً من رأس المال المكثف، لضمان تنفيذ مشروعات البنى التحتية ومنع تسرب الأموال، ما جعل بصمتها واضحة في قطاعات الطرق، والجسور، والاتصالات، والإعمار. كما قدمت الصين عبر (متمدى فوكاك) منحاً وقروضاً، وتنازلت عن ديون، واستمرت بشراء النفط السوداني رغم قطيعة الغرب له (المدني، 2016، صفحة 220). إلا أن أزمات السودان الداخلية مثل أزمة دارفور وانفصال جنوب السودان أثرت أحياناً في وتيرة تنفيذ المشروعات. وفي المرحلة الانتقالية (2019-2023)، بقي الموقف الصيني حذراً، فحافظت بكين على حيادها بعد الإطاحة بالبشير، واستمرت العلاقة دون تغييرات جذرية، خصوصاً خلال جائحة (كوفيد-19)، إذ تعاون البلدان بشكل واسع (وفد طبي صيني، 2020).

وفي المرحلة الحالية - مرحلة الحرب بين الجيش والدعم السريع (منذ 2023 - لغاية الآن) - تبنت بكين سياسة الحياد الحذر أكثر من أي وقت مضى، فركزت على ثلاثة أمور: حماية استثماراتها، متابعة ملف

النفط، وضمان أمن رعاياها. ولم تقدّم مبادرات كبيرة بسبب غياب سلطة مركزية مستقرة في السودان، وتدهور البيئة الاستثمارية، وتراجع القدرة الواقعية لتنفيذ المشروعات. فالعلاقة عملياً أصبحت إدارة أزمة وليست تعاوناً تنموياً.

المطلب الثالث: السلوك السياسي الخارجي الصيني تجاه السودان في المجالات الأمنية والعسكرية

تعتمد الصين في سياستها الخارجية تجاه الدول بصورة عامة على مرتكزات أساسية تتمحور حول فكرة تطوير الاقتصاد الصيني وتحقيق المصالح المشتركة باستعمال أدوات ووسائل سلمية لا يتصور معها أي مظهر من مظاهر الاستعمار أو السيطرة على أنظمة الدول. فسياسة الصين الخارجية هي سياسة ناعمة، تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية. لذا، فإن موقف الصين من القضايا الأمنية، والعسكرية في السودان كان ولا يزال موقفاً حذراً وغير متهور. فالصين حتى بتصديرها للأسلحة تتخذ موقفاً حكيماً ومسؤولاً، فهي تتبع مبدأ مفاده أن مثل هذه الصادرات يجب أن تعزز القدرة المشروعة على الدفاع عن النفس للدولة المتلقية، وأنها لن تضر بالسلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وأنها لا ينبغي أن تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلد المتلقي (Lanteigne & Hirono, 2013, p. 143).

لقد صرحت الحكومة الصينية وبأكثر من مناسبة بالتزامها الصارم بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن لا تصدر أبداً أسلحة إلى البلدان أو المناطق الخاضعة لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. وانطلاقاً من هذا الالتزام، فإن الصين تمارس تجارة عادية للأسلحة التقليدية مع السودان. فالمواد العسكرية المحدودة التي تصدرها الصين إلى السودان كلها أسلحة تقليدية ولا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي واردات السودان من الأسلحة. وقد أكدت الصين على السودان ضرورة عدم استخدام الأسلحة التي تصدرها له في أزمة دارفور (China's Position on the issue of Darfur, 2008).

هذا وأن التزام الصين بقرارات مجلس الأمن بشأن تجارة الأسلحة وحصرها بين الحكومات وعدم تصديرها إلى الجماعات الخارجة عن القانون، أو غير الرسمية، نابع من قناعتها بضرورة تهدئة الأوضاع لغرض تحقيق استقرار يدعم تطور الاقتصاد والتنمية. فتصدير الأسلحة من الممكن أن يحقق عوائد وأرباح للصين، إلا أنه على المدى البعيد قد يخلق فوضى في الدول التي تم تصدير الأسلحة لها، يكون من شأنها عرقلة التبادل التجاري مع الصين. ولهذا، فإن الصين تصدر أسلحة بمقدار يساعد الدول على حماية سيادتها ويسهم في حفظ النظام واستقرار الأوضاع، وهذا النهج يمثل مرتكزاً تقوم عليه السياسة الصينية الخارجية (Lanteigne & Hirono, 2013, p. 144).

لقد تطور التعاون العسكري بين الصين والسودان بشكل ملحوظ مع مرور الوقت. فقد كانت الصين مستثمراً رئيساً في قطاعات الطاقة والزراعة والنقل في السودان، ولم تركز على تصدير الأسلحة، ولكن بدأت تأخذ بهذا النوع من التجارة مع السودان بصورة خاصة وإفريقيا بصورة عامة، منذ بداية هذا القرن. إذ

بلغت تجارتها للأسلحة مع السودان إلى ما يقرب من (4) مليارات دولار لغاية عام 2006. وفضلاً عن هذا النوع من التجارة، فقد دعمت الصين قطاع صناعة الأسلحة في السودان، وأسهمت بتطوير شركة الصناعات العسكرية السودانية، وتقديم الخبرات لها، والمعدات التكنولوجية الحديثة (علي، 2022، الصفحات 180-181).

هذا وينبغي الإشارة بالأهمية إلى دور الصين الكبير في توفير بدائل السلاح الأمريكي مرتفع التكلفة. فصادرات الأسلحة الصينية إلى أفريقيا، بما في ذلك السودان، قد زادت على مر السنين بين عامي (2010 و2020) بنسبة تعادل حوالي 19.1% من إجمالي صادرات الصين من الأسلحة، وذهب جزء كبير منها إلى دول شمال وشرق إفريقيا. ولعل من أهم صفقات الأسلحة بين الصين والسودان، هي صفقة يوليو 2014، إذ سلمت شركة الصناعات الشمالية الصينية (100) نظام صاروخي موجه، وأكثر من (9000) بندقية آلية، و(24) مليون طلقة ذخيرة إلى حكومة السودان. وعقدت الصين صفقة أيضاً في السنة نفسها مع حكومة جنوب السودان، وذلك لغرض حفظ النظام على الحدود المشتركة بين البلدين، ومواجهة الجهات الخارجة عن القانون والتي تمتد وجودها بين البلدين ويرجع وجودها إلى ما قبل الانفصال (المنسي، 2015).

الخاتمة

لقد انتقلت الصين ببرامياتها من علاقة تحالف تقليدية تعتمد على النفط والدعم المتبادل في عهد حكومة البشير في السودان، إلى تبني نهج واقعي يركز على حماية مصالحها الاقتصادية الضخمة وأمن استثماراتها الاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر، خاصة في ظل اندلاع حرب 2023. وقد تجسد هذا التحول في سياسة "الحياذ الحذر" وإعطاء الأولوية للتعامل مع "شرعية الدولة" (المؤسسة العسكرية) لضمان الاستقرار المؤسسي اللازم لاستمرار مشاريعها الطويلة الأمد.

أولاً: النتائج

1. لقد تخلت الصين عن نموذج العلاقة الذي كان قائماً على التحالف الشخصي مع نظام عمر البشير في السودان بعد عام 2019 (الذي وفر الاستقرار لتدفق النفط)، وتبنت نموذجاً براغماتياً وواقعياً يضع حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية (الاستثمارات والديون وأمن البحر الأحمر) فوق الاعتبارات الأيديولوجية، أو التاريخية. وقد أثبتت الصين قدرتها على التعامل بمرونة مع السلطة الانتقالية، ثم مع أطراف النزاع لاحقاً.
2. أثبتت بكين أن هدفها الأساسي في السودان ليس التدخل أو الوساطة الفاعلة في الحرب الداخلية في السودان، أو الدول الإفريقية بصورة عامة، بل إدارة الأزمة عن بُعد وضمان سلامة رعاياها واستثماراتها.

وقد تجسد ذلك في "الحياة الحذر" أثناء حرب السودان 2023، إذ فضلت دعم المبادرات الإقليمية (كمبر جلة) بدلاً من الانخراط المنفرد الذي قد يعرض مصالحها أو صورتها الدولية للخطر.

3. على الرغم من الحياد المعلن من الصين في السودان بعد أحداث 2023، أشار سلوك الصين المتمثل في استقبال قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) عام 2024، إلى ميل تدريجي للتعامل مع المؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل "شرعية الدولة" القادرة على حفظ الحد الأدنى من الاستقرار المؤسسي، وهو ما يخدم هدف الصين طويل الأمد في أمن الممرات المائية والموانئ.

4. إن الوجود الصيني في السودان لم يعد مدفوعاً بالنفط وحده كما كان في السابق، بل أصبح جزءاً حيوياً من استراتيجية "الحزام والطريق" ومسارها البحري. ومن ثم، فإن أي تهديد لاستقرار موانئ السودان (بورتسودان) يمثل تهديداً مباشراً لمصالح الصين الإقليمية.

ثانياً: التوصيات

1. على الأوساط السياسية والأكاديمية العربية ضرورة إيلاء اهتماماً خاصاً بتحليل النمط الجديد للسياسة الصينية في التعامل مع أزمات عدم الاستقرار الإقليمية، وفهم كيف توازن بين مصالحها ومبادئها المعلنة.
2. ينبغي على الحكومة السودانية المستقبلية الاستفادة من نهج الصين البراغماتي عبر توفير بيئة استثمارية مستقرة ومحمية، وتحويل العلاقة من مجرد تصدير مواد خام إلى شراكة في التكنولوجيا والبنية التحتية القادرة على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد السوداني.
3. بما أن العراق يعد شريكاً استراتيجياً متنامياً للصين ضمن مبادرة "الحزام والطريق" ولديه قواسم مشتركة مع نموذج العلاقة الصينية-السودانية (خاصة في قطاع الطاقة)، نوصي صانع القرار العراقي بضرورة وضع أطر قانونية ومعاهدات شراكة واضحة وطويلة الأمد عند التعامل مع الجانب الصيني تضمن حقوق ومسؤوليات جميع الأطراف، وتحمي المصالح الوطنية العراقية من أي تقلبات سياسية داخلية، أو تحولات في السياسة الخارجية الصينية قد تحدث مستقبلاً.

المصادر والمراجع

1. أبو ضيف، فاروق. (2023). إفريقيا والتنافسية الدولية (تركيا، إيران، الصين). العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. أبو سعدة، أحمد. (2011). جنوب السودان وآفاق المستقبل. مكتبة مدبولي، القاهرة.
3. أحمد، سامر خير. (2012). العرب ومستقبل الصين. دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان.
4. الأجودي، حيدر الحيدر. (2023). أشباه الموصلات.. صراع الوجود الاقتصادي بين واشنطن وبكين. مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان. <https://mcsr.net/news811>
5. البدراني، عدنان خلف. (2021). السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير (نماذج مختارة). شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
6. البيطار، فراس. (2003). الموسوعة السياسية والعسكرية (ج1). دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
7. الشميلة، حلا عبدالله. (2022). العلاقات الروسية الصينية. دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.
8. شعراوي، حلمي. (2011). السودان في مفترق الطرق. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

9. شعراوي، سالي نبيل. (2018). العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
10. صلاح، شعير. (2020). التخطيط الإستراتيجي في الصين ومستقبل الصراع الاقتصادي العالمي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
11. عبد، بشائر أحمد. (2022). اللامركزية في السودان بين النص القانوني والواقع العملي. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
12. عبد الفتاح، عصام. (2008). وقائع مرحلة فارقة في تاريخ السودان. كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.
13. عبدالصديق، توفيق. (2013). مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا. مجلة سياسات عربية، (5)، 108-109.
14. عبدالحكيم، شريف. (2018). تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي - بعد الحرب الباردة [رسالة ماجستير]. كلية العلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، لبنان.
15. العبد الرحمن، حكمت. (2016). إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا. مجلة سياسات عربية، (22)، 76.
16. العامري، ابتسام محمد. (2017). الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة. مجلة المستقبل العربي، (466)، 136-135. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17. العطري، علي. (2009). أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية [رسالة ماجستير]. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
18. العطري، علي. (2020). التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000 [أطروحة دكتوراه]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
19. علي، سليم كاطع. (2022). السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان: الواقع والمستقبل. المجلة السياسية الدولية، (50)، 181-173. الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية، بغداد.
20. عدلان، خالد. (2020). الصين وإفريقيا: شراكة أم هيمنة؟ دار مدارات للنشر، عمان.
21. غباش، حسن علي الساعوري. (2010). العلاقات السودانية الصينية إلى أين. المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، (8)، 49-48. الخرطوم.
22. فاروق، حسن. (2021). السياسة الخارجية الصينية: الأسس والتحديات. المركز العربي للبحوث والدراسات، الدوحة.
23. قنديل، مصطفى كامل محمد. (2022). المنطقة العربية بين سندان تفاعلات التحول إلى نظام دولي جديد ومطرقة الحرب الروسية الأوكرانية. دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة.
24. المدني، رافع علي. (2016). الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات (الصينية - السودانية) نموذجاً. دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.
25. محمد، عبده مختار موسى. (2009). دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
26. محمود، رمزي. (2022). صراع أمريكا والصين: على عرش الاقتصاد العالمي. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
27. ميتكيس، هدى، & عابدين، السيد صديقي. (2005). العلاقات العربية الآسيوية. مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.
28. يونس، يونس مؤيد. (2015). أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية. الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
29. جاد الرب، حسام الدين. (2011). جغرافية الوطن العربي. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
30. جاسم، وليد جواد. (2011). السياسة الخارجية تجاه السودان ما بعد الحرب الباردة [رسالة ماجستير]. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
31. الشميلة، حلا عبدالله. (2022). العلاقات الروسية الصينية. دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.
32. ألدن، كريس. (2009). الصين في إفريقيا: شريك أم منافس (ع. ج. المتلوئي، مترجم). الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
33. بريجسكي، زبيغنيو. (1999). رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية (أ. الشرقي، مترجم). الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
34. تشانغ، باي جيا. (2017). التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل (بيت الحكمة، مترجم). العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
35. الجزائر: تاوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. (2022، 6 أغسطس). وكالة الأناضول. <https://bit.ly/3TeHeoJ>
36. الجيش الصيني يؤكد انصياحه للحزب الشيوعي الحاكم. (2015، 7 يونيو). رويترز. <https://www.reuters.com/article/oegwd-china-army-as2-idARAKBN00N06E20150607>
37. الاقتصاد الصيني يسجل نمواً بنسبة 3 بالمائة في 2022. (2023). <https://ar.rt.com/ukn5>
38. البنتاغون: إصابة طيارين أمريكيين بأشعة ليزر صينية في حبيوتي. (2023). جريدة الرأي اليوم. <https://bit.ly/3YMDWua>

39. الصين تهدد بالرد على عقوبات أمريكا على عملاق التكنولوجيا هواوي. (2019، 16 مايو). بي بي سي عربي. <https://www.bbc.com/arabic/business-48302084>
40. المنسي، هبه. (2023). خطوات متسارعة.. كيف أصبحت الصين من أكبر موردي الأسلحة في العالم. <https://bit.ly/3tF3oIF>
41. وفد طبي صيني يزور السودان لدعم جهود مكافحة كورونا. (2020). <https://v.aa.com.tr/1861047>
42. ويكيليكس: الأميركيون يراقبون عن كثب الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية. (2010، 9 ديسمبر). بي بي سي عربي. https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2010/12/101209_wiki_china_africa_tc2
43. الدستور الصيني لسنة 1982 (المعدل)، المواد (57)، (63)، (80)، (81).
44. Barber, L. (2020). China's response to Sudan's political transition. United States Institute of Peace, USA.
45. Chen, S., & Wolf Jr., C. (2001). China: The United States and the global economy. RAND Corporation, California.
46. Encyclopedia Britannica. (2005). (Vol. 16, 15th ed.). London.
47. Holslag, J. (2008). China's new security strategy for Africa. Shanghai Workshop on Global Governance.
48. Lanteigne, M., & Hirono, M. (2013). China's evolving approach to peacekeeping. Routledge - Publisher of Professional & Academic Books, UK.
49. Richardson, S. (2013). China - Cambodia and five principles of peaceful coexistence. Columbia University Press, USA.
50. Wezeman, S. T. (2015). International arms transfers and arms production. SIPRI Publications, Stockholm.
51. Ahmed, G. K. (2008). China's developing foreign policy initiatives towards major international issues. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 2(2), 41.
52. Benabdallah, L. (2016). China's peace and security strategies in Africa: Building capacity is building peace. African Studies Quarterly, 16(3-4), 22.
53. Sanjuan, T. (2007). Comprendre la Chine contemporaine par les mots des sciences sociales. Hérodote, (125), 7-8.
54. Fragile States Index Annual Report 2024. (2024). Fund for Peace (FFP), 6-7.
55. Global Peace Index 2024. (2024). Institute for Economics and Peace (IEP), 8-9.
56. China's position on the issue of Darfur - Sudan. (2008). United Nations China Mission. http://un.china-mission.gov.cn/eng/hyyfy/200803/t20080313_8399192.htm
57. Political stability - Country rankings. (2025). The Global Economy. https://theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/Africa/